خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
في افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء

الرباط، 16 ذو الحجة 1422 الموافق فاتح مارس 2002م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خطابا ساميا بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء. وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة،

ما فتئنا منذ تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة شعبنا، والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤولياتها، نوجه حكومتنا والبرلمان إلى الأهمية القصوى التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه وتأهيله للإسهام الفعال في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نسهر على تحقيقه.

وقد أبينا اليوم، ومن خلال رئاستنا لافتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء إلا أن نتوجه إلى هذا المجلس، ومن خلاله إلى كافة أسرة العدل، بخطاب مباشر يستهدف إبراز مدى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق القضاة أنفسهم في إصلاح الجهاز المؤتمن على العدل الذي يتوقف عليه كسبنا لرهان الديمقراطية والتنمية.

وإننا لنعتبر أن قضاء واعيا كل الوعي بحتمية هذا الرهان ومؤهلا لاستيعاب التحولات التي يعرفها المغرب، لهو القادر وحده على رفع هذا التحدي مواصلا ومعززا رسالته التقليدية المتمثلة في السهر على ضمان النظام العام وتأمين السلم الاجتماعي، مستجيبا في نفس الوقت لمتطلبات جديدة تتمثل في ضرورة حرص القضاء على التفعيل والتجسيد الملموسين لمفهوم ومضمون بناء الديمقراطية ودولة الحق، بضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه في جميع الظروف والأحوال.

عدالة
adala.justice.gov.ma

كما يجب على القضاء أن يوفر الرؤية التوقعية الحقوقية المطمئنة والموضحة للضمانات التي يكفلها القانون، معززا بذلك مناخ الثقة التي تعد حجر الزاوية للاقتصاد الليبرالي، مساهما في النهوض بالاستثمار والنماء الاقتصادي.

لذا حرصنا على إعادة الاعتبار للقضاء وتأهيله وتطهيره من كل النقائص والشوائب المشينة، محددين بكل حزم ووضوح سبيل الإصلاح الذي لا مناص منه. وقد تحقق بالفعل تقدم لا جدال فيه، حيث تم إيقاف مسلسل التدهور والمضي قدما في عملية إعادة البناء وعصرنة العدالة، مما مكن من تعزيز الاستقلال الفعلي للقضاء وتقوية سلطته في تجسيد المساواة أمام القانون والإسراع في تنفيذ الأحكام.

وفيما أخذت المحاكم الإدارية والتجارية تعطي ثمارها في مجال ترسيخ سيادة القانون، سواء في علاقات الإدارة بالمواطن، أو في ميدان الأعمال، فقد تحققت على المستوى التشريعي إصلاحات هامة في انتظار أخرى هي في طريق الإنجاز، من شأنها استكمال بناء صرح العدالة وتعزيز قدرات المحاكم للتغلب على البطء باعتماد القضاء الفردي، فضلا عن إضفاء البعد الإنساني على قانون السجون وعصرنة القضاء الجنائي وإعادة تأهيل المهن القضائية وتحسين تكوين القضاة وكافة الأعوان القضائيين، وكذا ظروف عملهم في العديد من المحاكم.

وبالرغم مما قطعناه من خطوات، فإن إصلاح القضاء لايزال بعيدا عن الهدف الذي نتوخاه له ودون الطموحات المشروعة للمتقاضين وللمجتمع.

ولذا، فإننا مصممون على أن يأخذ تسريع النهج الإصلاحي وتيرته القصوى. فقد دق ساعة الحقيقة معلنة حلول وقت التعبئة الكاملة والقوية للقضاة ولكل الفاعلين في مجال العدالة للمضي قدما بإصلاح القضاء نحو وجهته الصحيحة، وانتهاء زمن العرقلة والتخاذل والتردد والانتظارية.

وفي هذا الصدد، يجب على المجلس الأعلى للقضاء أن يعزز المكتسبات وينخرط بكل حزم ووضوح في هذا الورش الإصلاحي الكبير، مضطلعا بمهامه الدستورية كاملة في السهر على ضوابط وأخلاقيات القضاء بالمعاقبة التأديبية الحازمة والصارمة لكل الذين أثبتوا عدم أهليتهم لتحمل ما كلفوا به من مسؤوليات بسبب تفريطهم وتجاوزاتهم، أو الذين أساؤوا لسمعة القضاء بسلوكهم وتصرفاتهم، والذين ينسفون في لحظة واحدة بانحرافاتهم الشائنة ما تحقق من منجزات خلال سنوات من الكد والجهد.

عدالة
adala.justice.gov.ma

كما ينبغي للمجلس أن يعمل بنفس الحزم والعزم على النهوض بدوره الأساسي في تعزيز الضمانات التي يكفلها الدستور للقضاة، معتمدا المساواة والتجرد في تدبير وضعيتهم المهنية بناء على المعايير الموضوعية المضمنة في نظامه الداخلي، الذي حظي بمصادقتنا السامية، حريصا على مكافأة خصال النزاهة والاستقامة والاستحقاق ونكران الذات والجدية والاجتهاد والشجاعة.

وإننا، إذ ندعو المجلس لمضاعفة جهوده لتوطيد استقلال القضاء وتقويته، فإننا، نؤكد بأن هذا الاستقلال لا يعد امتيازا مخولا للقاضي ليعمل بهواه بمنأى عن كل محاسبة، بل إن مبدأ استقلال القضاء يعد بالأحرى قاعدة ديمقراطية لكفالة حسن سير العدالة وضمانة دستورية لحماية حقوق المتقاضين وحقا للمواطنين في الاحتماء بقضاء مستقل ومحايد.

ولأننا حريصون على عدم تسخير هذا المبدإ كمطية لأغراض أخرى، فإن على المجلس أن ينأى بنفسه وبصفة نهائية عن كل النزعات الفئوية المهنية والانتخابوية الضيقة والممارسات المنحازة حتى يحقق لذاته الاستقلال اللازم، ويدرك بنفسه ويرسخ الوعي لدى الغير بأن الاستقلال هو الشرط الملازم للمسؤولية جاعلا مصلحة الأمة فوق كل اعتبار.

حضرات السادة،

إن التعبئة الشاملة التي يتطلبها الورش الكبير لإصلاح القضاء، تستلزم المشاركة الفعالة والواسعة للقضاة فيه. وهنا يبرز الدور المنوط بالوساطة الحسنية للقضاة التي ننتظر منها وفي نطاق مهامها وأهدافها أن تواكب هذا الإصلاح وتدعمه بكل فعالية، متيحة بذلك لجميع القضاة الإسهام في تجديد الصرح المشترك للعدالة وإضافة قيمة جديدة لبرامج التعاون الدولي والانفتاح على العالم القضائي والتكوين المستمر وتحديث القضاء.

ولكي يتأتى للوساطة ذلك، ينبغي لها أن تستيقظ من سباتها العميق، وأن تكف عن الحسابات والصراعات المتجاوزة، وتقوم بمراجعة وتعيين نظامها الأساسي بما يكفل لها استيعاب التصور الفكري والتحولات التي يعرفها المشهد القضائي، وكذا تجديد هيئاتها المسيرة بما يضمن لها تعبئة طاقات جديدة وإناطة المسؤولية بها.

وبذلكم تسترجع الوكالة إشعاعها وتعمل من جديد مشعل استقلال القضاء، والدفاع عن حقوق القضاة، وتجدد النهج القويم لعملها ولمساهمتها في إصلاح القضاء الذي يوجد اليوم في قلب عملية تغيير المجتمع وتحديثه ودمقرطته وبناء دولة الحق والقانون والنماء والتقدم، أي في صميم اختيارات استراتيجية لا رجعة فيها، وتحديات مصيرية يجب على المغرب أن يرفعها، وهو ما لن يتم إلا بالمساهمة الحاسمة والفعالة للقضاء.

وإننا لنهيب بكل القضاة الحريصين كل الحرص على النهوض بمسؤوليتهم التاريخية والمحافظة على شرف وكرامة الأمانة الملقاة على عاتقهم، أن يعملوا على مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة ثقتهم في شموخ وعظمة عدالة مستقلة نزيهة كفأة وقوية، جديرة بما يرمز إليه اسمها من توقير واحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

عدالة
adala.justice.gov.ma